قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٥٢٨٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وعشرون مليونا ومائتان وإثنان وثمانون ألف جنيه)وذلك وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٤٢٣٢٠٠٠ جنيه(فقط وقدره أربعة وعشرون مليونا ومائتان وإثنان وثلاثون ألف جنيه)موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول ـ أجور بمبلغ ٨٠٠٠٠٠جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٣٤٣٢٠٠٠جنيه منه مبلغ ١٧٨٥٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٠٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وخمسون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث ـ الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ـ التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٤٢٣٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وعشرون مليونا ومائتان واثنان وثلاثون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٠٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وخمسون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبى ، وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحمل تكاليفها من الشركات ، يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام
للتنمية الزراعية
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية :			(أ) الإيرادات الجارية :		
باب (١) الأجور	٨٠٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	باب ٢ — الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٢٤٢٣٢٠٠٠	٢٠٥٣٠٠٠٠
باب (٢) النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٢٣٤٣٢٠٠٠	١٩٩١٠٠٠٠			
جملة الاستخدامات الجارية (أ) ...	٢٤٢٣٢٠٠٠	٢٠٥٣٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية (أ)	٢٤٢٣٢٠٠٠	٢٠٥٣٠٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :			(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
(ب) (٣) استخدامات استثمارية ...	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة	٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
(ب) (٤) التحويلات الرأسمالية ...	٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	باب ٤ — القروض والتسهيلات الائتمانية	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ...	١٠٥٠٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) ...	١٠٥٠٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠
إجمالى الاستخدمات	٢٥٢٨٢٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٢٥٢٨٢٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠٠